The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 4, Issue 3, 2026
Page No: 86-93
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.69 ISI 2024: 0.696

The impact of Government Spending on imports: An Econometric Study on the Libyan Economy for the Period 2000-2023

Al-Masri Ramadan Al-Khanfas[1], Hamza Al-Hadi Ibrahim[2*]
[1,2]Department of Economics, Faculty of Commerce, Al-Zaytuna University, Libya.

أثر الانفاق الحكومي على الواردات: دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي للفترة 2000 – 2023

المصري رمضان الخنفاس[1]، حمزة الهادي ابراهيم[2*]
[1،2]قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزيتونة، ليبيا.

*Corresponding author: hamzh08983@gmail.com

Received: April 19, 2026	Accepted: June 29, 2026	Published: July 11, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study aims to estimate the impact of public spending on imports in the Libyan economy over the period from 2000 to 2023. By employing the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model and the Unrestricted Error Correction Model (UECM), the findings reveal the presence of cointegration between the two study variables, reflecting a long-run equilibrium relationship between public spending and imports. Moreover, the error correction term is negative and statistically significant at various significant levels, which confirms the short-run stability condition. The error correction coefficient indicates that approximately 17.36% of short-run disequilibria are corrected within one year, suggesting a relatively swift adjustment back to equilibrium. Furthermore, the statistical significance of the independent variable demonstrates the model's reliability in explaining the short-run relationship between the variables.

Keywords: Government Spending, Imports, ARDL.

الملخص:
هدفت الدراسة الى تقدير أثر الانفاق العام على الواردات في الاقتصاد الليبي للفترة من 2000 إلى 2023م، وذلك بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزع (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، وبينت النتائج وجود تكامل مشترك بين متغيري الدراسة، وهذا يعكس وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين الانفاق العام والواردات، كما أن معامل تصحيح الخطأ جاء سالبا وذو دلالة إحصائية عند مختلف مستويات المعنوية، وهذا يؤكد تحقق شرط الاستقرار في الأجل القصير، وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ إلى أن نحو 17.36- % من اختلالات الأجل القصير يتم تصحيحها خلال سنة واحدة ، وهو ما يدل على سرعة نسبية في عودة المتغيرين لحالة التوزان. كما ان معنوية المتغير المستقل تبين لنا إمكانية الاعتماد على النموذج في تفسير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الحكومي، الواردات، ARDL.

المقدمة:

للأنفاق العام والواردات أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم، فمثلاً الواردات لا يمكن الاستغناء عنها مهما كان حجم الاقتصاد المحلي للدولة، لأن كل دولة تحتاج إلى ما يُنتج من السلع في الدول الاخرى في بعض المجالات التي ليس بمقدور الاقتصاد المحلي إنتاجها أو تلك التي يتم إنتاجها ولكن بتكلفة أكبر من تكلفة استيرادها من الخارج، وتمثل الواردات مصدر هام من مصادر توفير متطلبات التنمية الاقتصادية للسلع الاستثمارية من معدات استثمارية ومواد وخامات أولية ومواد نصف مصنعة الداخلة في العملية الإنتاجية للكثير من دول العالم، كما تعتبر الواردات مصدر لتغطية الفائض من الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية. وللإنفاق الحكومي اهمية خاصة في الدراسات المالية ذلك لأنه يعتبر بمثابة الاداة التي تركن اليها الحكومة في تحقيق ما تتطلع اليه من تقدم وتطور في اوجه وميادين الحياة كافة، لذا فأن السياسة الانفلاقية تعكس بشكل كبير الاهداف المرسومة من قبل الحكومة والتي تسع للنهوض بالاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار. وتسعى ليبيا كباقي دول العالم إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومحاربة البطالة والتضخم، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار ودفع معدلات النمو الاقتصادي، بالاعتماد على الإنفاق الحكومي كوسيلة من بين عدة وسائل متاحة، وقد عرفت سياسة الإنفاق الحكومي في ليبيا تزايدا مستمرا خاصة مع بداية عقد الافين وانطلاق تجسيد الاستثمارات العمومية، وبذلك تعتبر النفقات الحكومية متغيرا حاسما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق فأن العلاقة بين الانفاق الحكومي والواردات قد شكلت قضية جدل واسع وبحث متواصل بين الاقتصاديين، إذ يعتمد السوق المحلي على ما نسبته (85 %) على الاسواق الخارجية في تلبية احتياجاته من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والسلع الوسيطة اللازمة للعملية الانتاجية.

وبناء على ما تقدم سنحاول في هذه الدراسة الاجابة على التساؤل التالي:

- ما هو أثر الانفاق الحكومي على الواردات؟

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضية الاتية:

- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الانفاق العام والواردات في الاقتصاد الليبي.

أهمية الدراسة:

تتجلى اهمية الدراسة في جوانب عدة، اهمها:

- تحليل وقياس أثر الانفاق العام على الواردات.
- ابراز وتوضيح دور واهمية الانفاق العام في الاقتصاد الليبي.
- الاستفادة من نتائج الدراسة في رسم السياسات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

اهداف الدراسة:

إن لكل دراسة علمية هدف او اهداف يسعى الباحث الى تحقيقها، **وتتلخص اهداف هذه الدراسة في الاتي:**

- تحليل تطور الانفاق الحكومي والواردات خلال مدة او فترة الدراسة.
- اختبار اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين.
- تقييم مدى استدامة العلاقة بين المتغيرين في ظل كل هذه التقلبات الاقتصادية والسياسية القائمة.

منهجية الدراسة:

لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والكمي من خلال استخدام الاقتصاد القياسي في تقدير أثر الانفاق العام على الواردات، كما تم الاعتماد على المراجعة المكتبية للأدبيات ذات الصلة بالدراسة، وايضا استخدام البرامج والاساليب الاحصائية في تطبيق النماذج القياسية.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** الاقتصاد الليبي.
- **الحدود الزمنية:** تناولت الفترة (2000 – 2023).

الدراسات السابقة:

لقد بذلنا جهود كبيرة لجمع أكبر قدر ممكن من الدراسات التي قد تكون لها علاقة بموضوع الدراسة، غير اننا لم نتحصل الا على القليل منها فاغلب الدراسات كانت تتناول أثر الانفاق العام على التضخم، او البطالة، او النمو الاقتصادي، أو سعر الصرف او غيرها من المتغيرات الاقتصادية الاخرى، وفيما يلي نستعرض ملخص لاهم الدراسات التي نعتبرها أقرب لموضوع الدراسة:

- **دراسة (محمد، جايدر، 2019)** حول أثر الانفاق العام على الواردات للاقتصاد الجزائري للفترة 1985-2017، وتوصلت الى ان هناك علاقة تكامل مشترك بين الانفاق الحكومي والواردات، وان هناك علاقة توازنية طردية طويلة بين المتغيرين.
- **دراسة (مداني، 2017)** حول اثر الانفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، والواردات) للاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2014، وخلصت الى ان هناك اثر ايجابي للأنفاق العام على الواردات.

- **دراسة (ابو قرين، 2024)** بعنوان أثر الانفاق العام على مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي في الاقتصاد الليبي للفترة 1986-2017، وتوصلت الى وجود علاقة طردية في الاجلين القصير والطويل بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي، والى وجود علاقة في الاجل القصير فقط بين الانفاق العام وميزان المدفوعات.
- **دراسة (الفيتوري، 2025)** والتي حملت عنوان دور الانفاق الحكومي في تنمية الصادرات الليبية للفترة 1990-2017، وتوصلت الى ان هناك علاقة تكامل مشترك بين الانفاق الحكومي والصادرات، وان هناك علاقة توازنية طردية طويلة بين المتغيرين.

اولاً- الجانب النظري:

1. مفهوم الانفاق العام:

توجد العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم الانفاق العام، **نذكر منها:**

- الانفاق الحكومي هو اداة من ادوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق غاياتها الاقتصادية والاجتماعية. (سارة الشمري،2019).
- كما يعرف الانفاق العام هو على انه مبلغ من المال يصدر من الدولة او (أي شخص عام)، بهدف تحقيق نفع عام. (خالد، احمد 2007).
- ايضا يعرف الانفاق العام على انه الانفاق الذي يأخذ الطابع النقدي في غالب الاحيان، وبحيث تقوم به الدولة والجهات العامة التابعة لها، بقصد تحقيق منفعة عامة. (رحاب، 2020).

2. ظاهرة تزايد الانفاق العام (النفقات العامة):

ان اهم ما يميز النفقات العامة في الاقتصاد الحديث هو اتجاهها الى التزايد المضطرد، وهو ما يتعارف عليه بظاهرة تايد النفقات العامة والتي بدأت تظهر وبشكل جلي مع تطور الاهداف الاجتماعية والاقتصادية للدولة، وبعد التحول الذي شهده دور الدولة من (الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة فالمنتجة). (سعيدي، 2024).

ثانياً- تحليل تطورات الانفاق العام والواردات في الاقتصاد الليبي:

1. تطور الانفاق العام في الاقتصاد الليبي للفترة 2000-2023.

في الفترة (2000-2023) سجل الانفاق العام في ليبيا تغيرا ملحوظا نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الليبي. حيث اتضح انه ومن خلال تحليل بيانات الفترة ان الانفاق الحكومي قد اتخذ اتجاه تصاعدي في جل الفترات مع بعض التذبذبات في بعض الفترات. ففي الفترة (2000-2004) سجل الانفاق العام معدلات نمو معتدلة، وتلا بعد ذلك زيادة ملحوظة خلال الفترة (2005-2009)، ثم تسارع في النمو بوثيرة اكبر في الفترة (2010-2014) مع أنها لم تستمر هذه الزيادة بل تراجعت نسبيا في الفترة (2015-2019) بسبب الاضطرابات الاقتصادية، ثم عاد الانفاق العام في الارتفاع بمعدلات كبيرة خلال الفترة (2020-2023) وهذا مرده الي محاولات تحفيز الاقتصاد لمواجهة التحديات والمشاكل الاقتصادية المختلفة، ويعكس هذا السلوك الطابع الريعي للاقتصاد الليبي ودرجة اعتماده الكبيرة على عوائد قطاع النفط.

جدول رقم (1): تحليل تطور الانفاق العام في ليبيا للفترة (2000-2023م).

السنة	الانفاق الجاري	الانفاق التنموي	اجمالي الانفاق الحكومي	معدل النمو
2000	3,709	1,541	5,250	
2001	4,092	1,539	5,631	7.26
2002	4,785	3,706	8,491	50.79
2003	4,336	2,53	4,589	-45.95
2004	10,512	3,581	14,093	207.10
2005	11,071	9,597	20,668	46.65
2006	10,339	8,741	19,080	-7.68
2007	11,891	18,993	30.883	61.86
2008	15,212	28,903	44,115	42.85
2009	16,693	18,983	35,676	-19.13
2010	30,769	23,729	54,498	52.76
2011	23,366	0	23,366	-57.13
2012	48,441	5,500	53,941	130.85
2013	52,007	13,276	65,283	21.03
2014	39,331	4,482	43,813	-32.89
2015	32,153	3,861	36,014	-17.80

-20.06	28,788	1,747	27,041	2016
13.56	32,691	1,887	30,804	2017
20.17	39,286	3,39	35,896	2018
16.61	45,812	4,637	41,175	2019
-10.31	41,087	1,801	39,286	2020
108.77	85,776	17,39	68,386	2021
49.08	127,874	17,464	110,409	2022
-1.68	125,726	11,999	113,727	2023

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، اعداد مختلفة.

2. تطور الواردات في الاقتصاد الليبي للفترة 2000-2023.

يوصف الاقتصاد الليبي بضعف قدرة قطاعاته الاقتصادية الغير نفطية على مواكبة معدلات النمو في الطلب المحلي، فضلا عن محدودية مساهمتها في الناتج المحلي مما ترتب على ذلك حدوث اختلال مستمر بين العرض والطلب، وهذا بدوره دفع بالدولة الي الاعتماد على الواردات في توفير ما يحتاجه السوق المحلي، مع توجيه الحصة الاكبر من العائدات النفطية في تغطية الواردات السلعية والخدمية، وقد شهدت الواردات الليبية خلال فترة الدراسة (2000-2023) نموا ملحوظا، مرده الى مجموعة من العوامل اهمها ارتفاع عوائد الصادرات النفطية والتي بدورها ترجع الي ارتفاع اسعار النفط العالمية، اضافة ايضا الى انفتاح الاقتصاد الوطني بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، وما رافقه من ارتفاع في معدلات التضخم (التضخم المستورد)، ومع ذلك نلاحظ ان معدلات النمو في الواردات في بعض السنوات قد تأثرت سلبا وكان ذلك نتيجة للأحداث والظروف الامنية والسياسية التي مرت بها البلاد.

جدول رقم (2): تحليل تطور الواردات في ليبيا للفترة (2000-2023م).

السنة	الواردات السلعية	الواردات الخدمية	أجمالي الواردات	معدل النمو
2000	2106	666	2772	
2001	2943	825	3768	35.93
2002	9408	1955	11363	201.57
2003	9216	2044	11260	0.91-
2004	11398	2487	13885	23.31
2005	14618	3077	17695	27.44
2006	15711	3272	18983	7.28
2007	21684	3471	25155	32.51
2008	25938	4964	30902	22.85
2009	27503	6329	33832	9.48
2010	30944	7955	38899	14.98
2011	13664	5363	19027	51.09-
2012	32244	8815	41059	115.79
2013	43243	10759	54002	31.52
2014	42187	8525	50712	6.09-
2015	22685	5880	28565	43.67-
2016	12047	4007	16054	43.80-
2017	14673	6336	21009	30.86
2018	18236	6909	25145	19.69
2019	24791	10221	35012	39.24
2020	12041	7034	19075	45.52-
2021	76307	38974	115281	504.36
2022	94394	39390	133784	16.05
2023	111501	48261	159762	19.42

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، اعداد مختلفة.

ثالثاً: قياس أثر الانفاق العام على الواردات في الاقتصاد الليبي للفترة 2000-2023م:

يمكن بيان النموذج القياسي لأثر الانفاق الحكومي على الواردات، وذلك بتحديد الواردات كمتغير تابع، والانفاق الحكومي كمتغير مستقل، ووفقاً للدالة اللوغاريتمية التالية:

$$lnm = \alpha + \beta\, l\mathrm{ng} + \mathrm{ut}$$

حيث أن:

- $\boldsymbol{lnm}$**:** لوغاريتم الواردات
- $\boldsymbol{lng}$**:** لوغاريتم المتغير الانفاق الحكومي
- **(β،α) :** ثوابت النموذج
- **ut:** حد الخطأ

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية (Unite root test):

سوف يتم اختبار استقرار السلسلة الزمنية باستخدام اختبار (ديكي، فولر) المعدل (ADF) واختبار (فيليبس – بيرون) (PP) لمعرفة ما إذا كانت مستقرة أم غير مستقرة، ويبين الجدولين رقم (3-4) نتائج هذه الاختبارات على النحو التالي:

جدول رقم (3): نتائج إستقرارية متغيري الدراسة للفترة (2000-2023) باستخدام اختبار ديكي فولر (ADF) Augmented Dickey – Fuller

المتغير	المستوى			الفرق الأول			مستوى استقراريه السلسلة
	Prob %5			Prob %5			
	INT	INT + T	Non	INT	INT + T	Non	
lnM	0.0656	0.2387	0.7171	0.0000	0.0002	0.0000	عند الفرق الأول
$l\mathrm{ng}$	0.1375	0.0764	0.9316	0.0000	0.0000	0.0000	عند الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحثين من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

جدول رقم (4): نتائج إستقرارية متغيري الدراسة للفترة (2000-2023) باستخدام اختبار (PP) Philips – Perron Test

المتغير	المستوى			الفرق الأول			مستوى استقراريه السلسلة
	Prob %5			Prob %5			
	INT	INT + T	Non	INT	INT + T	Non	
lnm	0.0510	0.1234	0.8357	0.0014	0.0069	0.0001	عند الفرق الأول
lng	0.1823	0.0838	0.9200	0.0000	0.0000	0.0000	عند الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحثين من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين أن النتائج المتحصل عليها من اختبارات الاستقرارية، أن متغيري الواردات **(M)** والانفاق الحكومي **(g)**، غير ساكنين عند المستويات الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهم أصبحا ساكنين عند الفرق الأول (1st Difference).

تطبيق خطوات نموذج ARDL:

أولاً: تحديد فترات (فجوات) التباطؤ الزمني، وذلك لتحديد العدد الامثل لفترات الابطاء باستخدام المعايير التالية:
(Akaike Information Criterion, Information Schwarz, Hannan & Quinn Information Criterion)

جدول رقم (5) تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء VAR Lag Order Selection Criteria

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-34.4721	NA	0.131549	3.647210	3.746783	3.666648
1	-29.73244	8.057427	0.122708	3.573244	3.871963	3.631557
2	-22.74079	10.48747	0.092548	3.274079	3.771945	3.371268
3	-13.35027	12.20768*	0.056194*	2.735027*	3.432039*	2.871091*
4	-10.28733	3.369232	0.066655	2.828733	3.724892	3.003673

المصدر: إعداد الباحثين من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10) ومن نتائج الجدول نلاحظ ان التباطؤ الثالث هو التباطؤ الأنسب لبيانات الدراسة الحالية.

التقدير والنتائج:

تقدير العلاقة بين الانفاق العام والواردات:

اختبارات كفاءة النموذج: الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي.

من خلال النتائج المتعلقة باختبارات سلسلة البواقي للنموذج المقدر والواردة بالجدول رقم (6) **نلاحظ:**

- هذه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي، اعتمادا على قيمة إحصاءة اختبار Jarque Bera Normaltiy test البالغة (2.358334) وهي أكبر من جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا 10% 5% 1%، وهو ما يدعونا لقبول الفرض العدمي والقاضي بأن هذه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.
- هذه السلسلة لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي Serial correlataion استناداً من عدم معنوية إحصاءة اختبار (Breusch –Godfrey Serial correlataion). وهو ما يدعو لقبول الفرض العدمي القاضي بأن السلسلة لا تعاني من مشكلة الارتباط المتسلسل.
- لا تعاني هذه السلسلة من مشكلة عدم التجانس Heteroskedaticity أو عدم تجانس التباين الشرطي ARCH effect، وذلك لعدم معنوية إحصائية اختباري Breusch pagan Godfrey test واختبار ARCH وعند جميع مستويات المعنوية المعتبرة.

جدول رقم (6): اختبارات سلسلة البواقي Residuals

Prob	Statistic Value	TEST	
Brusch-Godfery serial correlation LM test No serial correlation at up to 4 lags:Null hypothesis			
F- Statistic		0.186679	0.9025
Obs*R-Square		1.308494	0.7271
Normality test (Jarque Bera) Residual are Normally Distributed:Null hypothesis		2.358334	0.307535
Heteroscedasticity Homoskedasticity:Null hypothesis	Breusch-Pagan-Godfrey Test		
	F- Statistic	0.287601	0.9561
	Obs*R-Squared	3.459654	0.9023
	Scaled explained SS	1.600308	0.9909
		ARCH test	
	F- Statistic	0.625501	0.6112
	Obs*R-Squared	2.144360	0.5430

المصدر: **إعداد الباحتين من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)**

اختبار أخطاء التوصيف للنموذج (اختبار Ramsey Reset test):

لقد تم الاعتماد على هذا الاختبار والذي تحدد نتائجه مدى ملائمة النموذج من حيث نوع الشكل الدالي، وحيث أن نتائجه تشير الى أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، وذلك بدلالة قيمة F التي بلغت قيمتها (**0.639966**) عند مستوى معنوية أكبر من 5% والبالغ (**0.6103**) وبهذا نرفض فرض العدم القاضي بعدم ملائمة النموذج من حيث الشكل الدالي، ونقبل الفرض البديل القاضي بسلامة وصحة النموذج.

جدول رقم (7): اختبار أخطاء التوصيف للنموذج Ramsey **RESET Test**

	Value	Df	Probability
F-statistic	0.639966	(3,8)	0.6103

المصدر: إعداد الباحثين من واقع برنامج (Eview.10)

الاختبارات الخاصة باستقرار هيكل النموذج: Stability of the model

بفحص الشكل رقم (1) والمحتوى على إحصائية CUSUM التي تعبر عن مدى الاستقرار الهيكلي للنموذج على مستوى الحد الثابت والإحصائية CUSUM of Squares والتي تعبر عن مدى الاستقرار الهيكلي للنموذج على مستوى التباين، نلاحظ أن الخطوط الممثلة للإحصائيتين تقع جميعها في الحدود الحرجة عند مستوى 5% وهو ما يؤكد على استقرار معلمات النموذج خلال الاختبارات المتكرر.

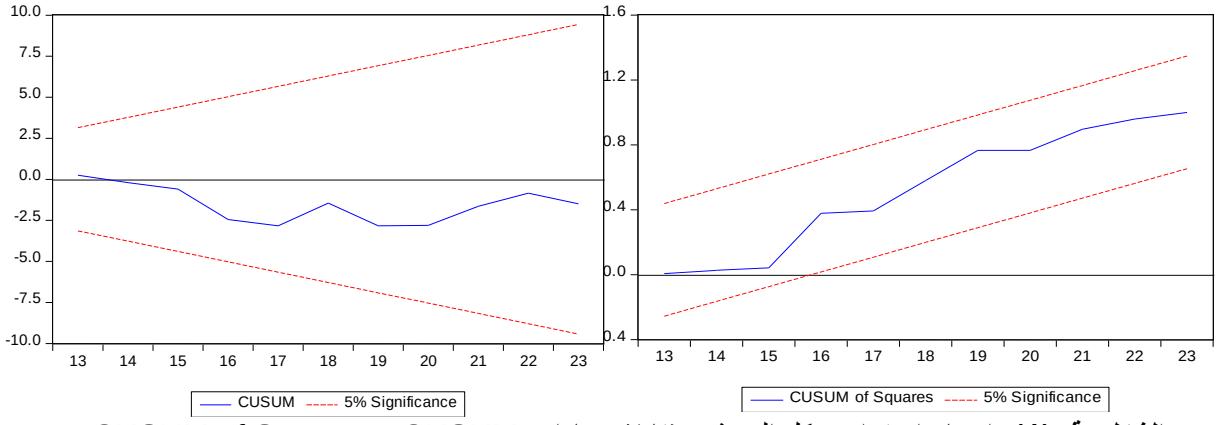

الشكل رقم (1): اختبار استقرار هيكل النموذج وفقا لإحصاءاتي CUSUM of Squares - CUSUM

التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود:

نلاحظ ان النتيجة الوارد بالجدول رقم (8) الخاص باختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، تشير الى وجود ارتباط بعلاقة توازنيه ذات الأجل الطويل (علاقة تكامل مشترك)، وذات اتجاه من المتغير المستقل الى المتغير التابع، وهذا ما تدل عليه إحصائية الاختبار ذات القيمة (3.872856) وهي أكبر من الحد الأعلى للاختبار (1) وعند مستويات المعنوية 10%. وهو ما يتيح لنا رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة ارتباط توازنيه طويلة الأجل، ونقبل الفرض البديل القاضي بوجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين.

جدول رقم (8): اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات

Test Statistic	Value	K
F-statistic	3.872856	
Significance	1(0)	1(1)
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eview.10)

تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج:

وكما اتضح لنا أن المتغير التابع يرتبط بعلاقة توازنيه طويلة الأجل بالمتغير المستقل، فأن النتائج الواردة بالجدول رقم (9) والخاصة بتقدير هذه العلاقة تشير بان المتغير المستقل الانفاق الحكومي**(g)** يرتبط بعلاقة سالبة عند مستوى معنوية **10%** المعتبرة إحصائيا مع المتغير التابع الواردات **(M)** ويتوافق ذلك مع النظرية الاقتصادية، إذ تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية للانفاق الحكومي اتجاه الواردات بأن الزيادة في عرض النقود بما نسبته1 % ستؤدى الى انخفاض الواردات بما نسبته **-161.39**% تقريبا.

جدول رقم (9): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNG	-1.613928	9.15735	-0.176244	0.8633

المصدر: إعداد الباحثين من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

تحليل ديناميكيات الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد:

تبين نتائج اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) والواردة بالجدول رقم (10) ان حد تصحيح الخطأ سالبا ومعنويا عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا، وهو ما يفي بالشرط الأساس في النموذج لتصوير ديناميكيات الاجل القصير، حيث بلغت قيمة معلمة تصحيح الخطأ CoinEq(-1) (**-0.173631**) وهذا يعنى ان تقريبا 17.36- %من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن سنة بالنسبة لهذه الدراسة، وهذا يبين لنا ان العودة الى التوازن ممكنة في ظرف ربع عام تقريبا، واعتبارا لمعنوية المتغير المستقل فهذا يدل على قوة إمكانية الاستفادة من هذا النموذج في تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

جدول رقم (10): تحليل ديناميكيات الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (LNM (-1))	-0.146942	0.139286	-1.054964	0.3141
D (LNM (-2))	-0.865695	0.130113	-6.653405	0.0000
D (LNM (-3))	-0.31973	0.161667	-1.977709	0.0736
D (LNG)	0.333737	0.096175	3.470119	0.0052
D (LNG (-1))	0.469079	0.118216	3.967966	0.0022
D (LNG (-2))	0.668258	0.095058	7.029985	0.0000
CointEq (-1) *	-0.173631	0.046857	-3.705541	0.0035

المصدر: إعداد الباحثين من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10)

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

1. عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى واستقرارها عند الفرق الاول.
2. وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين الانفاق والواردات.
3. سلبية أثر الانفاق العام على الواردات في الاجل الطويل.
4. وجود سرعة ملحوظة في تصحيح اختلالات الاجل القصير.

ثانياً: التوصيات:

1. ترشيد الانفاق العام بوضع نظام رقابة مناسب يكفل التأكد من صرفها في الوجه المخصص لها.
2. وضع سياسات اقتصادية واضحة تكفل تحقيق الرفاهية للمواطن وايضا تحقق الكفاءة الاقتصادية.
3. توجيه الانفاق العام نحو الاستثمارات المنتجة.

المراجع:

1. خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر، ط الثالثة، 2007.
2. خرادل، محمد، جايدر، حسان، أثر الانفاق العام على الواردات في الجزائر دراسة قياسية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، العدد الاول، 2019.
3. رحاب امين دسوقي، دور حجم وكفاءة الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة بنها 2020.
4. سارة الشمري، سارة الدخيل، أثر الانفاق الحكومي على النمو في المملكة العربية السعودية، المجلة الالكترونية الشاملة، العدد الحادي عشر، 2019.
5. سعيدي خديجة، المالية العمومية، جامعة أبوبكر بالقايد، الجزائر، 2024.
6. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية (اعداد مختلفة).